وزارة التجارة والصناعة

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٧ لسنة ٢٠٠٦ «بالتفويض»

باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا

عن العام المالى ٢٠٠٦

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٦) لسنة ٢٠٠٢ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ الصادر فى ٢٠٠٢/١/٣١ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاص ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥٧ لسنة ٢٠٠٥ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين للغرفة التجارية لمحافظة المنيا ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة المنيا جلسة ٢٠٠٥/١١/٢٧ باعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة للعام المالى ٢٠٠٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة فى ٢٠٠٦/١/٣٠ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الموازنة التخطيطية (التقديرية) للغرفة التجارية لمحافظة المنيا عن العام المالى ٢٠٠٦ وستبلغ جملة الإيرادات التقديرية مبلغ ١١٢٣٢٥٠ ج (فقط مليون ومائة وثلاثة وعشرون ألفًا ومائتان وخمسون جنيها لاغير) وجملة المصروفات التقديرية مبلغ ١٠٤٤٠١٦ جنيه (فقط مليون وأربعة وأربعون ألفًا وستة عشرة جنيهًا لاغير) بفائض قدره ٧٩٢٣٤ (فقط تسعة وسبعون ألفًا ومائتان وأربعة وثلاثون جنيها لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً فى ٢٠٠٦/١/٣٠

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / أسامة مازن